او الطير ان نزلت في مسجد تركت ولم يجب طردها من خوف ذرقها
وان به عششت في عشها تركت لعذرها وليس حال حضنتها
اي واما اذا خالها قصدا وتركها في المسجد فلا ينبغي تجويزه وان
قلنا بطهارة روثها لان تنزيه المسجد من المستقذرات الظاهرة
واجب وساقط السقوف جمع سقف اي ما سقط منها او ما
اي الذي صدمه اي اصاب الشخص من الجدار مطلقا ان كان
بطينٍ من الجدار او غيره اي بما منه قال ابن الملقن اصل ماءٍ
مع تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم ابدلت الهاء منها
وفي المحكم لغة بالها على الاصل هو وانا ظم قد استعمل هذه اللغة
لكنه حذف الالف للوزن وليست الها للسكت اذ لا يصح كون
ما في كلامه استفهامية او من طين شارع اصابه اي مشروع
يسكنه الناس عامة وجمعه شوارع ومراد الناظم به ما يعم الطريق
فان ظاهر كلام اهل اللغة ترادفهما وقال بعض لفرقا بينهما معهما
مطلقا لان الطريق عام في الصحاري والبنيان وانا فذ وغيره
والشارع خاص بالبنيان والنافذ ولو استهلكت نجاسة قبيه
متيقنة وان تغلطت وفارق دم المغلظ بالمشقة او كثرتها
في هذا دون ذاك وانه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم و
لا يجد الا ثوبا واحدا فلو امروا بالغسل كما اصابهم ذلك لتغلظت
المشقة وخرج بالمتيقنة ما لو غلب على الظن اختلاطه بها فانه يقوم
الاصل والغالب ومن ذلك ما الميازيب المشكوك فيها بل اضابط
النووي يجزم بطهارته قال الشبراملي ومما يشمله طين الشارع مما
كثيرا من انه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرش في
الشوارع وتمر فيه الكلاب وتردد فيه بحيث يتيقن النجاسة وكذا لو شك
فيه واختلط بوحلها بطينه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميز فيعفى
عما يعسر الاحتراز عنه فلا تكلف غسل رجليه منه خلافا لما توهمه بعض

ضعفة الطلبة اه فالكل من هذه الاموال وادخاله الاعلى كل احتمال
لبعضهم كما في المصباح وهو مبتدا ناذ اي كله عفو اي معفو عنه وجملة
صير عن الاول الذي هو قوله ساقط السقوط ان يكن قليلا اي في الكثير
فلا يعفى عنه لعدم عسر اجتنابه والبحث اي التفتيش عن ذلك ونجاسته
بدعة لانه من التعمق في الذي لم يجعل الشارع فيه حرجا حذف النون لا
اي المنقول لوحدته وضابط القليل من ذلك ان لا ينسب من اصابه
لوقعة اي عين من بدنه ولو بمتوسط مركوب او كبوة اي سقطة على وجهه
وهي اخص مما قبله فهذيا الالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة اي
فنفي ذلك الضابط والروث وكذا كل نجاسة يبتى عينها في الطريق لا تعفيه
بالطين يحتمل ان لا ناهية فالفعل مبني على الفتح لاتصاله بالنون المحذوفة
على ما تقدم في نظيره ويحتمل انه لا نافية اي لا تعفيه على طين الشوارع في
المعمول حكم كسا بر النجاسات فاغلما اي معاينه قال الشمس الرملي
نعم ان عمت النجاسة الطريق فللزركشي احتمال بالعفو ومال كلامه
الى اعتماده كما لو عم المحل ارض الحرم اه فروع لو نزل كلب في
حوض مثلا ثم انتفض بعد خروجه منه واصاب به الماء بين شيء منه فلا
يعفى عنه لانه ليس كالا بطين الشوارع وكذا ما يتطاير منه في نزو
الاطباء لانه جرت العادة بالتحفظ منه ومثله ما جرت عادة
الكلاب به من طوعها على الاسبلة ورقودها في محل وضع الكيزان
وهناك رطوبة من احد الجانبين وهاهنا هل ان ما جرت العادة
بحفظه وتطهيره حتى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن
شيء منه ومنه ممشاة الفقهاء في قتبه له ولا تقتبن بمن يخالفه افاده
العلامة الشبراملي فيجب غسل ما اصابه شيء من ذلك الا ريح ويدرك
ثم الحل او الهواء وظاهر انه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نقل نعم
ينبغي شمه هنا فعلم انه لو زال شمه خلقة او لعارض لم يلزمه سؤال
غيره ان يشم او ينظر كما قاله المحققون كالون لا يضر بقاؤه من بعد غسل